جـــامعة المـرقـــب

مجلة علمية محكمة تحت مسمى (مجلة علوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى)

منشورات كلية التربية البدنية – جامعة المرقب

العدد السادس

(ديسمبر) 2020 م

هيئة التحرير

م	دكتور / ميلود عمار النفر	عميد الكلية	رئيس التحرير

اللجنة العلمية المحلية

م	الاسم	الجامعة	الوظيفة
1	د. مفتاح محمد ابوجناح	المرقب	رئيساً
2	د. خالد محمد الكموشي	المرقب	عضوا
3	د. عبد الحكيم سالم تنتوش	الجبل الغربي	عضوا
4	د. زياد سويدان	الزاوية	عضوا
5	د. عمران جمعة تنتوش	المرقب	عضوا
6	أ. هشام رجب عباد	المرقب	عضوا
7	أ. محمد علي زائد	المرقب	عضوا

اللجنة العلمية الدولية

1	د. جمال بكباي	الجزائر	عضوا
2	د. سامية شينار	باتنة1/ الجزائر	عضوا
3	د. سامية ابريعم	العربي بن مهيدي ام البواقي / الجزائر	عضوا
4	د. يزيد شويعل	الدكتور يحي فارس المدية / الجزائر	عضوا
5	د. رضوان بلخيري	العربي التبسي تبسة / الجزائر	عضوا
6	د. مسعودي ظاهر	زيان عاشور جلفة / الجزائر	عضوا
7	د. عبد السلام مقبل الريمي	اليمن	عضوا

اللجنة الاستشارية

م	الاسم	الجامعة	الوظيفة
1	د. سعيد سليمان معيوف	طرابلس	رئيساً
2	د. سليمان الصادق الامين	المرقب	عضوا
3	د . صبري عمران	الزقازيق / مصر	عضوا
4	د. فتحي البشيني	روسيا	عضوا
5	د. محمد جابر	المرقب	عضوا

ملاحظة

كافة البحوث تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الكلية

جميع الحقوق محفوظة

2020م

التعليمات الخاصة بنظم النشر مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى

طبيعة المواد المنشورة

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة لكافة المتخصصين لنشر إنتاجهم العلمي في مجال علوم الرياضة والتربية البدنية والعلوم الأخرى، الذي تتوافر فيه الأصالة والجدية والمنهجية العلمية.

وتقوم المجلة بنشر المواد التي لم يسبق نشرها باللغة العربية أو الإنجليزية وتقبل المواد في الفئات التالية:

- البحوث الأصيلة.
- المراجعات العلمية.
- تقارير البحوث.
- المراسلات العلمية القصيرة.
- تقارير المؤتمرات والندوات.

اللائحة التنظيمية:

1- أن تكون الدراسات أصلية ولم يسبق نشرها أو قبولها للنشر.

2--تصدر كلية التربية البدنية جامعة المرقب مجلة علمية تسمي (مجلة التربية الرياضية –والعلوم الأخرى) .

3--تصدر المجلة بصفة دورية كل-6 أشهر من كل عام.

أهداف المجلة:

1-المشاركة في تشجيع حركة البحث العلمي.

2-تحقيق إضافة جديدة على الساحة العلمية في المجالات الرياضية.

3--نشر وتعزيز الدراسات والأبحاث العلمية الرياضية.

سياسة النشر:

1- تختص المجلة بنشر الأبحاث والمقالات العلمية في المجالات الرياضية والتربية البدنية والعلاج الطبيعي والتأهيل الرياضي والأبحاث التربوية والعلوم الأخرى المرتبطة بها.

2--يسمح بالاشتراك في المجلة بالأبحاث أو المقالات التي يجريها أو يشترك فيها أعضاء هيئة التدريس أو الباحثين في الجامعة والمعاهد العلمية ومراكز وهيئات البحث العلمي في ليبيا وخارجها.

3--تنشر الأبحاث في المجلة وفق الأسبقية دورها بعد تحكيمها وإعدادها في شكلها النهائي وفق شروط النشر والقواعد التي تقررها المجلة.

4- جميع الأبحاث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر وإذا تمت الموافقة على نشرها فإن لهيئة التحرير الحق في نشرها في الوقت الذي تراه مناسباً.

5--يخضع ترتيب الموضوعات في المجلة لاعتبارات فنية.

شروط ومعايير النشر:

1- تكون الدراسات أصلية ولم يسبق نشرها أو قبولها للنشر.

2- يقدم الباحث أصل + نسخة على CD +ثلاثة نسخ مطبوعة وعلى وجه واحد فقط وعلى ورق كوارتر مقياس 4A مع ضرورة ترك الصفحات بدون ترقيم.

3- تتضمن الصفحة الأولى عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين ووظائفهم.

4- يجب ألا يزيد عدد الصفحات عن 20 صفحة وفي حالة الزيادة عن 20 صفحة يتم دفع مبلغ خمسة دنانير عن كل صفحة.

5- يمنح الباحث أو الباحثين نسخة من المجلة مجانا وفي حالة رغبة الباحث في الحصول على نسخة إضافية يسدد مبلغ خمس وعشرون دينار عن النسخة الواحدة.

إجراءات التحكيم:

1- تلتزم لجنة المجلة بإشعار الباحث بوصول بحثه وإحالته إلى هيئة التحرير.

2- تتم مراجعة البحوث المقدمة بصورة مبدئية من هيئة التحرير لتقرير مدى صلاحيتها وتمشيها مع سياسة المجلة ويمكن تبعا لذلك استبعاد بعض البحوث وعدم إرسالها للتحكيم مع ضرورة إبلاغ صاحب البحث بذلك.

3--يحال البحث للتقييم من قبل ثلاثة من الأساتذة المحكمين أعضاء اللجنة العلمية الدائمة للتربية البدنية في ليبيا.

4--تحال البحوث المقدمة للنشر إلى المحكمين في آن واحد وترفق مع البحث استمارة التحكيم ليقوم كل محكم بملء هذه الاستمارة خلال فترة محددة.

5-تعتمد قرارات المحكمين بالأغلبية من حيث القبول أو الرفض من قبل هيئة التحرير.

6-تقوم لجنة المجلة بإبلاغ أصحاب البحوث بإجازة بحثهم، ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية بناءاً على توصية المحكمين قبل إجازة البحث للنشر

7--تلتزم المجلة بالسرية التامة بالنسبة لعملية التحكيم وأسماء المحكمين.

قواعد عامة:

-تقبل البحوث من خارج ليبيا.

- تسديد الرسوم تحدد من قبل هيئة التحرير أو مجلس الكلية أو مجلس الجامعة.

شروط كتابة البحوث:

1-تكتب البحوث المقدمة للمجلة على ورق حجم.4A .

-2-بالنسبة للهوامش تراعى الشروط التالية:

- من أعلى 3.5 سم ومن باقي الجوانب 3 سم.

- خط العنوان الرئيسي للبحث SakkalMajalla حجم. **Bold** 20 .

- خط الكتابة العربي SakkalMajalla حجم 14 عادي وتأخذ أسماء الباحثين والعلماء..**Bold**

- خط الكتابة الأجنبي Times New Roman حجم. **Bold** 12 .

- خط العناوين Simplified Arabic حجم 16 Bold والعناوين الصغيرة **Bold** 14.

- خط العناوين الأجنبي Times New Roman حجم **Bold** 16 .

3- بالنسبة للجداول تكون مفتوحة من الجانبين ومسطرة تحديداً مفردا أما بداية ونهاية الجدول فيكون التحديد مزدوجاً .

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على خير الخلق أجمعين محمداً النبي الأمين وعلى آلة وصحبه أجمعين..... وبعد.

إنه ليسعدني نيابة عن مجلس الكلية أن أقدم العدد السادس (ديسمبر2020م) من المجلد الأول العدد السادس من مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى الصادرة من كلية التربية البدنية – جامعة المرقب في صورتها الجديدة لتسهم بجهد وافر في النشر العلمي في مختلف أنشطة التربية الرياضية والبدنية والصحية والفنية والترويحية وبعض العلوم الأخرى المرتبطة باعتبارها رائدة المجلات العلمية المتخصصة على مستوى كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة بدولة الليبية إيمانا برسالة الجامعة في هذا الصدد مراعية اتسام محتوى المجلة بالتجريب والتطوير والتطبيق في ظل أهداف الجامعات الإقليمية الأمر الذي أصبح ضرورة ملحة في عالم سريع التغيير بابتكارية التكنولوجيا والتقدم العلمي المذهل، حيث حقق العلم وثبة كبيرة في كل المجالات وكان للتربية البدنية نصيبا من هذا التقدم حيث لعب طموح علماؤها دوراً أساسياً في الاعتماد على علوم حديثة ليكون منها المنطلق للتقدم.

وقد آلت كلية التربية البدنية بالجامعة على تطوير هذه المجلة حتى تصل إلى المستوى اللائق بالجهد الذي تبذله للنهوض بها بين الجامعات الليبية والعربية والعالمية.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر لجميع من أسهموا في ظهور المجلة سواء بالنقد البناء أو تقديم المقالات والبحوث والتراجم العلمية ونتوجه إليهم جميعاً لطلب المزيد من التعاون حتى نصل بهذه المجلة إلى المستوى العلمي والفني المتكامل في مجالات أنشطة التربية الرياضية والصحية والتربوية.

عميد الكلية
ورئيس هيئة التحرير
د: ميلود عمار النفر

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية لتطوير أداء الموانئ البحرية في ليبيا

* وردة حسين هبهب

- المقدمة وأهمية الدراسة:

تُعَدْ الإدارة الإلكترونية مدخلاً معاصراً للتطوير والتحديث والقضاء على المشاكل التقليدية في تسيير الأعمال، وذلك باستخدام الأساليب الإلكترونية الجديدة التي تتسم بالكفاءة والفاعلية وسرعة الأداء، إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الليبية بوجه عام وفي ميناء طرابلس بوجه خاص سَيُمَكِّن مدراء هذه المؤسسات من التحكم بشكلٍ كبير في إدارة عملياتهم، والتعرف أولاً بأول على نقاط القوة والضعف في سير نظام تلك العمليات وربما بشكل فوري، لهذا تسعى العديد من المؤسسات في العديد من الدول للتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وذلك لتحسين أدائها وتسهيل الخدمات التي تقدمها إلى عملائها، فالعصر الراهن يتميز بالتقدم السريع في كافة المجالات لأنه عصر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، فأصبح التغيير ضرورة حتمية، وأصبحت الإدارات ملزمة بمواكبة هذا التطور وخاصة في المجال التقني الذي يشمل مجال الإدارة.

من هنا حاولت الدراسة تسليط الضوء على المتطلبات التي يمكن عن طريقها تطبيق الإدارة الإلكترونية وعلى وجه الخصوص في مصلحة الموانئ البحرية والنقل البحري طرابلس، كآلية يمكن الاعتماد عليها في تطوير طرق العمل التقليدية إلى طرق أكثر حداثة ومرونة وفعالية، وتم اختيار مصلحة الموانئ والنقل البحري كتطبيق عملي للدراسة لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق الوصل بينها وبين الخدمة التي تقدمها للعملاء على مستوى الدولة عموماً والمنطقة الغربية خصوصاً، فمصلحة الموانئ والنقل البحري تُعَدْ أحد أهم المؤسسات الحكومية ذات الطابع الاستراتيجي والحيوي للدولة سواءً على المستوى الخدمي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي من حيث الأداء وتوفير الخدمة البحرية، ونظراً لهذه الأهمية التي تتميز بها فإن إدخال الميكنة بها وبما تحويه من آلات ومعدات وبرمجيات أصبح أمراً ضرورياً ومهماً في سرعة أداء المهام المناطة بها من حيث تجميع البيانات وتخزينها واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب وبما يُحقِق التوافق بين سرعة الأداء ودقة المعلومات.

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي تلعبه الإدارة الإلكترونية في تحسين مستوى أداء العاملين في حالة تطبيقهم للإدارة الإلكترونية وبشكل جيد، إن هذه الدراسة تحاول المساهمة في زيادة التوعية بأهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية ومدى مساهمتها في تطوير أداء المؤسسة، إلى جانب أنها حالة دراسية لمؤسسة من أهم المؤسسات الخدمية في حياة المجتمع الليبي في العديد من العمليات الخدمية البحرية ألا وهي مصلحة الموانئ البحرية طرابلس، والتي تشرف على العديد من الخدمات في مجال الموانئ البحرية داخل العديد من الموانئ الخدمية العامة والموانئ النفطية وغيرها، أيضاً تسعى إلى إثراء المكتبة الليبية والعربية ومراكز البحث العلمي بمثل هذه الدراسات للإستفادة منها كإضافة جديدة إلى حقل المعرفة، ونواة لدراسات أخرى تقيس ذلك المتطلبات في المؤسسات الليبية وغيرها من الدول، ودراسة متغيرات أخرى غير التي تناولتها هذه الدراسة.

- مشكله الدراسة:

تُمَثِّل الإدارة الإلكترونية اتجاهاً جديداً في عالم الإدارة الحديثة، لأنها تقوم على أسس ومبادئ مختلفة عما كان متعارف عليه في الإدارة التقليدية، وبما أن الإدارة التقليدية لم تعد قادرة على الاستجابة لمتغيرات العصر ومتطلباته، فإن هذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الموانئ الليبية – مصلحة الموانئ والنقل البحري طرابلس- لغرض المساعدة في تطوير أدائها، وهكذا تم تحديد المشكلة في التساؤل الرئيسي التالي: ماهي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية اللازمة لتطوير أداء مصلحة الموانئ والنقل البحري؟

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية بمصلحة الموانئ والنقل البحري بطرابلس وتحديد المتطلبات التقنية والمالية والبشرية كأحد المتطلبات الهامة والضرورية لتطوير أداء الموانئ البحرية في ليبيا.

- **تساؤلات البحث:**

- ماهي المتطلبات المالية لتطبيق الإدارة الإلكترونية اللازمة لتطوير أداء مصلحة الموانئ البحرية والنقل البحري طرابلس؟

- ماهي المتطلبات التقنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية اللازمة لتطوير أداء مصلحة الموانئ البحرية والنقل البحري طرابلس ؟

- ماهي المتطلبات البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية اللازمة لتطوير أداء مصلحة الموانئ البحرية والنقل البحري طرابلس؟

- **المصطلحات المستخدمة في البحث:**

1-الإدارة الإلكترونية: هي استخدام تقنية المعلومات في تحسين مستويات أداء إدارات المؤسسات ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعزيز فاعليتها في تحقيق أهدافها.

2- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية: هي كل ما يجب توافره من العناصر التقنية والمالية والبشرية والقانونية والإدارية وغيرها من العناصر، وبما يتيح تنفيذ العملية الإدارية بأساليب تكنولوجية حديثة تسهم في إنجاح برامج الإدارة الإلكترونية.

3--المتطلبات **التقنية:** هي جميع المكونات المادية من أجهزة الحواسيب وملحقاتها وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، والمكونات البرمجية من البرامج الحاسوبية المناسبة.

4- **المتطلبات المالية:** هي تلك الموارد المالية اللازمة والتي تساهم في توفير وتجهيز وتطوير الموارد المادية والتقنية وبرامجها داخل المؤسسة، من أجل الوصول تطبيق فعال للإدارة الإلكترونية.

5- **الموارد البشرية:** هي جميع العناصر البشرية المتخصصة والمؤهلة من فنيين ومشغلين ومحللين ومبرمجين واللازم توافرها داخل المؤسسة والقادرة على تطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل جيد.

- **مفهوم الإدارة الإلكترونية:**

تُعَدْ الإدارة الإلكترونية مدخلاً معاصراً للتطوير والتحديث والقضاء على المشاكل التقليدية في تسيير الأعمال، وذلك باستخدام الأساليب الإلكترونية الجديدة التي تتسم بالكفاءة والفاعلية وسرعة الأداء.

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الليبية بوجه عام وفي مصلحة الموانئ البحرية طرابلس بوجه خاص سَيُمَكِّن مدراء هذه المؤسسات من التحكم بشكلٍ كبير في إدارة عملياتهم، والتعرف أولاً بأول على نقاط القوة

والضعف في سير نظام تلك العمليات وربما بشكل فوري، لهذا تسعى العديد من المؤسسات في العديد من الدول للتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وذلك لتحسين أدائها وتسهيل الخدمات التي تقدمها إلى عملائها، فالعصر الراهن يتميز بالتقدم السريع في كافة المجالات لأنه عصر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، فأصبح التغيير ضرورة حتمية، وأصبحت الإدارات ملزمة بمواكبة هذا التطور وخاصة في المجال التقني الذي يشمل مجال الإدارة. (الكوني، 2019، ص15.)

- **تعريف الإدارة الإلكترونية:**

يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية تعريفاً إجرائياً بأنها العملية الإدارية على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة. (العامري والغالي، 2007، ص86)

- **الأنظمة اللازمة للإدارة الإلكترونية:**

1-أنظمة المتابعة الفورية وأنظمة الشراء الإلكتروني.

2-أنظمة الحدمة المتكاملة.

3-النظم غير التقليدية الأخرى وتشمل:

أ- نظم التعامل مع البيانات.

ب- نظم تكور العملية الإنتاجية.

ج- نظم تطور عمليات التسويق والتوزيع.

د- نظم تطور العلاقة مع مؤسسات التمويل مثل المصارف والبورصات العالمية.

- أهمية الإدارة الإلكترونية:

تتضح أهمية الإدارة الإلكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات ونظم المعلومات والاتصالات الدائمة، فضلاً عن ذلك تمثل الإدارة الإلكترونية نوعاً من الاستجابة القوية لخدمات القرن الواحد والعشرون، وتتجلى أهميتها في قدرتها على التعامل بفاعلية وكفاءة مع المتغيرات التي يمر بها عصرنا الحاضر. (ياسين، 2005، ص24)

- **أهداف الإدارة الإلكترونية:**

1-تقدم الخدمات للمستفيدين بصورة مرضية خلال 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع .

2-إيجاد مجتمع قادر على العمل وبتكلفة مالية مناسبة.

3-تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية.

4-الحفاظ على أمن وسرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدانها.

5-إدارة الملفات بدلاً من حفظها.

6-البريد الإلكتروني بدلاً من الصادر والوارد.

7-ضمان توثيق المعلومات بدقة وكفاية وتوقيت ملائم وجاهزية مستمرة. (يونس: 2017، ص6.

- **إيجابيات الإدارة الإلكترونية:**

- سرعة أداء الخدمات. – تخفيض التكاليف، - اختصار الإجراءات الإدارية.
- دقة جودة الخدمات المقدمة. – القضاء على الفساد الإداري.

= سلبياتها:

- التجسس الإلكتروني. – زيادة التبعية بالخارج. – شلل الإدارة.
- تهديد عرش الكتاب. – البذاءة.(الكوني، 2019، ص49-58).

- **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية:**

نجاح الإدارة الإلكترونية مرتبط بتوفر مجموعة من المتطلبات اللازمة، وقد أورد (غنيم، 2004، ص343) المتطلبات في الاتي:

1-المتطلبات الإدارية.

2-المتطلبات التقنية.

3-المتطلبات البشرية.

4-المتطلبات المالية.

5-المتطلبات القانونية.

- **أسباب التحول للإدارة الإلكترونية: (الخزامي،2006،ص32).**

إن التحول إلى الإدارة الإلكترونية ليس درباً من دروب الرفاهية، وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة، ويمكن تلخيص الأسباب الداعية للتحول الإلكتروني في النقاط التالية:

1-الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال.

2-القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.

3-ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.

4-ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.

5-صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.

6-التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرار.

7-ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.

8-حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتسلع نطاق العمل.

- **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية: (أبو أمونة، 2009، ص65)**

- تداخل مسؤوليات اتخاذ القرار للإقدام على التغيير أو الانتقال (قرار فني، إداري واستراتيجي).
- قلة الاعتمادات المالية للتطبيقات الحديثة.
- عدم الاطلاع على نماذج ناجحة في البيئة المجاورة.
- عدم توفر انترنت بشكل موسع في المؤسسات أو اقتصارها على فئة معينة دون غيرها.
- عائق التقنية في بعض الأحيان.
- عدم وجود ثقة كاملة بالتقنيات الحديثة من حيث استمرارية عملها.

- نقص الكفاءات البشرية المُسْتَخْدِمة للتقنيات مما يزيد الحاجة للتدريب.
- تداخل المسئوليات وضعف التنسيق.
- **مراحل الإدارة الإلكترونية:** (العبود، 2002، ص42)

تنشأ الإدارة الإلكترونية من خلال عدة مراحل تبدأ بتوفير المعلومات على موقع إلكتروني، ثم تيسير الاتصالات المتبادلة بين الجهات، ثم الاتصال المباشر بالعملاء، ثم تطبيق النظم المتكاملة للخدمة والتبادل. إن دراسة مراحل وأبعاد مختلفة للإدارة الإلكترونية وتحليل مفهومها يساعد على إدراك أفضل للظاهرة ووسائل استثمار فرص تكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير دور المنظمة، وقبل التوسع في تطبيق الإدارة الإلكترونية يجب بحث العديد من القضايا والتحديات التي تفرضها طبيعة تحليل بيئة العمل والنشاط ومن أهمها: كيفية تطبيق الإدارة الإلكترونية في بيئة معينة والأساس القانوني لتطورها. والعلاقة بين الإدارة الإلكترونية والعلاقات الإنسانية. وأثر الإدارة الإلكترونية علي البطالة. وكذلك يجب دراسة التحديات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية.

- **مزايا تطبيق الإدارة الإلكترونية:**

يترتب على تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية العديد من المزايا والآثار الإيجابية يمكن تلخيصها في النقاط التالية (الكبيسي، 2008).

1-سرعة أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها.
2-نقل الوثائق إلكترونياً بشكل أكثر فعّالية.
3-تقليل التكلفة نتيجة تبسيط الإجراءات وتقليل المعاملات الورقية وتخفيض وقت الأداء.
4-تقليل الحاجة إلى العاملين القائمين بأداء الخدمة وخاصة ما يتعلق بالمعاملات الورقية.
5-التقييم الموضوعي لأداء العاملين وتنمية نظام متطور لمعرفة المقصرين.
6-تخفيض الأخطاء إلى أقل ما يمكن فالنظام الإليكتروني أقل عرضة للأخطاء.
7-تقليص المخالفات نظراً لسهولة ويسر النظام ودقته.
8-الوضوح وسهولة الفهم من قبل المستفيدين لما هو مطلوب منهم من وثائق.
9-تخفيض الاستثمارات الخاصة بالمباني والعقارات وما إليها.
10- تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال.

- **أهم مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية:**

العقود الإدارية والتي تتعلق بنشاط مرفق من المرافق العامة والذي يتضمن روطاً غير مألوفة في عقود القانون الخاص مثل عقد التزام المرافق العامة بالقيام بخدمة عامة للجمهور.

2- التعليم الإلكتروني حيث تمكن الطلاب من أن يصبحوا أكثر نشاطاً أكثر استقلابية في تعلمهم عبر الإنترنت.

3- التجارة الإلكترونية وتعني المبادلات الإلكترونية داخل الدولة أو خارجها عبر حدود الدول تتم عن طريق الإنترنت.

4- الحكومة الإلكترونية وتهدف بصفة عامة إلى الاستفادة من المعلومات الرئيسية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، والتي تتمثل بصورة مباشرة في السرعة والدقة في إنجاز المعاملات وتقليل الوقت والجهد

والتكلفة ، وبصورة غير مباشرة منع التزاحم أمام المصالح، والقضاء على مشكلة تكدس الأوراق بالمكاتب وغيرها من السلبيات. (حجازي، 2003، ص93، وأبوالسمع ورحال، موقع)،

- **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية:** (والي، 2012/ص25).

هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تطبيق الإدارة الإلكترونية نوجزها في التالي:

1- التخطيط السياسي الذي يمكن أن يؤدي إلى مقاطعة الإدارة الإلكترونية أو تبديل وجهتها.

2- عدم توفر الموارد اللازمة للتحول إلى الإدارة الإلكترونية لا سيما في حال تدني العائدات المالية للحكومة.

3- تأخير وضع الإطار القانوني والتنظيمي المطلوب.

4- الكوارث الوطنية الناجمة عن نزاع إقليمي.

5-التمسك بالمركزية وعدم الرضى بالتغيير الإداري.

6- مقاومة التغيير من قبل الموظفين الذين يخشون على عملهم بعد تبسيط الإجراءات الحكومية.

7- عدم استعداد المجتمع لنقل فكرة الإدارة الإلكترونية والانتقال السريع عبر الإنترنت.

ثانياً: الدراسات المرجعية:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (مختار، 2007): بعنوان" تأثير الإدارة الإلكترونية على إدارة المرفق العام وتطبيقاته في الدول العربية"، حيث تناولت الإشكالية التالية: ما مدى تأثير تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على تيسير تسيير المرفق العام، والمبادئ التي يتضمنها سيره وكيفية إدارته؟، واحتوت على بعض التساؤلات الفرعية من بينها: ما هو مفهوم الإدارة الإلكترونية ومنهجية تطبيقها؟. ما هو تأثير الإدارة الإلكترونية على أداء موظفي المرفق العام؟، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك برصد الظاهرة في مختلف أبعادها، مع محاولة القيام باستنتاجات عامة بعد ذلك واعتماد المنهج المقارن للتعرف على وضع البلدان العربية بالنسبة لتطبيقها لنظام الادارة الالكترونية، للمقارنة مع باقي دول العالم، وكذلك لمعرفة الفجوة الرقمية الحاصلة بين البلدان العربية والدول المتطورة وحتى فيما بينها، وكذلك لمعرفة الفجوة الرقمية الحاصلة بين البلدان العربية والدول المتطورة وحتى فيما بينها.

2- **دراسة (عبدالكريم، 2010):** بعنوان "دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة والجزائر"، حيث تناول فيها الإشكالية التالية وهي: إلى أي مدى شكلت الإدارة الإلكترونية محورية في ترشيد الخدمة العمومية من خلال تطبيقات النموذج الأمريكي والتجربة الجزائرية؟. وتفرعت عنها عدة أسئلة فرعية منها: ما هي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية؟، كيف يؤثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على نموذج الخدمة العمومية؟ هدفت الدراسة إلى إزالة الغموض والتعرف على مفهوم الإدارة الالكترونية وتأثيرها على ترشيد الخدمة العمومية والوصول إلى مدى نجاعة الإدارة الإلكترونية كآلية في ترشيد الخدمة العمومية تبعا لتطبيقات النماذج الإلكترونية باعتباره يمثل مبادرة دولة متطورة تكنولوجياً، كذلك محاولة التعرف على استراتيجية الخدمة العامة الإلكترونية وكيف أثرت آليا في الوصول إلى الخدمة العامة الرشيدة من خلال التجربة الجزائرية باعتبارها دولة نامية، أما عن المنهج الذي استخدمه الباحث في دراسته هو المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون، ومنهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي.

3- دراسة (بوغلاشي، 2011): تحت عنوان " الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات العمومية– دراسة حالة وزارة -العدل". حيث انصبت الإشكالية الأساسية في محاولة الوقوف على تأثير تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية ودورها في تحسين ادائها، ولتبسيطها تم صياغتها على شكل التساؤل التالي: إلى أي مدى تؤثر الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارات العمومية؟ وللإلمام بهذا الموضوع أكثر تم تجزئة السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية: ما هو النموذج الجديد للإدارة في مجتمع المعلومات؟ - كيف يتأثر أداء الإدارة العمومية في ظل تبنيها للإدارة الإلكترونية؟، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء وزارة العدل وقطاع العدالة عامة؟ الإدارات العمومية– دراسة حالة وزارة العدل من خلال الوقوف على مختلف المفاهيم والخصائص المنصبة حول الإدارة العمومية والتنويه بضرورة عصرنتها من خلال تبنيها لمفهوم الإدارة الإلكترونية في تعاملاتها، كما تطرقت إلى مزايا الادارة الالكترونية التي تمنحها للمواطنين والمجتمع وللإدارات العمومية بنفسها ودواعي التحول إلى الإدارة الإلكترونية ومتطلبات إنجاح هذا التحولk أما عن المنهج التي اتبعه الباحث فهو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وكذا اتبع أسلوب دراسة الحالة-حالة وزارة العدل -أما عن العينة فهي بعض نماذج الخدمات الإلكترونية.

4- دراسة (يونس، 2017): بعنوان دور الإدارة الالكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية، دراسة حالة بالمؤسسة العمومية بلدية اولاد عيسى بأدرار الجزائرية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة قي التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى تساهم الادارة الالكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية، وتمحور عنه بعض الأسئلة الفرعية منها: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الإدارة الإلكترونية وتحسين أداء الخدمة العمومية؟ - توجد فروق ذات دلالة احصائية في اداء الخدمة العمومية، وفرضت الدراسة أن هناك مستوى عالي في تطبيق الإدارة الالكترونية في المؤسسة العمومية، كذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الإدارة الإلكترونية وتحسين أداء الخدمة العمومية، وسعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تمحورت في المجمل حول تسليط الضوء على دور الإدارة الإلكترونية في المؤسسة المدروسة بلدية اولاد عيسى، وكذا التعرف على المحاسن التي تقدمها الإدارة الإلكترونية للخدمات العمومية وإبراز أهميتها والتعرف على مختلف تكنولوجيا المعلومات المستخدمة لهذا الغرض، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأداة جمع البيانات الاستبانة، بالإضافة إلى استخدام برنامج ssps في المعالجة الاحصائية وبرنامج SXLE لرسم الاشكال والبيانات.

2- الدراسات المحلية:

1- دراسة (بنوبة، وأبوخيط، 2017): بعنوان مدى توفر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية الليبية، دراسة ميدانية علي مكتب الخدمات التعليمية – الخمس، هدفت الدراسة بشكل عام إلى تحديد أهم المتطلبات لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مكتب الخدمات التعليمة الخمس، والكشف عن أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية، وانحصرت فرضية الدراسة في أنه لا تتوفر في مكتب الخدمات التعليمية بمدينة الخمس المستلزمات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، والمتمثلة في المتطلبات التقنية والمالية والبشرية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي في وصف المشكلة من خلال المراجع والدوريات وشبكة المعلومات، والجانب التحليلي في الجانب العملي من خلال استخدام الاستبانة، وتوصلت إلى مجموعة

من النتائج منها أن مكتب التعليم يفتقر إلى الأموال اللازمة لتطوير البرامج اللازمة لإنجاز الأعمال، وأن العملين لا يستخدمون التكنولوجيا الحديثة في الأعمال.

2- **دراسة (موسى، وصالح ، 2018):** بعنوان امكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بجامعة سبها ودورها في تحسين أداء العاملين، دراسة عن تطبيق الإدارة الإلكترونية بجامعة سبها، هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير وواقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة سبها واقتراح التوصيات والحلول لمواجهة العراقيل المسببة لعدم تطبيقها، وفرضت الدراسة أنه تتوافر كل الظروف والمتطلبات لتطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعة، وأنه توجد دلالة إحصائية بين تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحسين أداء العاملين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتحليل البيانات، وتوصلت إلى عدة نتائج منها أنه تتوفر الإمكانيات المالية والمادية والبشرية والإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعة

إجراءات الدراسة

أولا: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي .

ثانيا:- مجتمع وعينة الدراسة:

اشتمل مجتمع البحث على الموظفين العاملين بالإدارة العامة بمصلحة الموانئ البحرية طرابلس والبالغ عددهم (150) موظف، تم تحديد عينة من المجتمع بلغ عددها (56) مفردة، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة عن طريق إعداد استبانة بالخصوص تم توزيعها على كل موظفي الإدارة وتم الحصول على عدد (56) استبانة وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العمدية.

ثالثاً: مجالات الدراسة.

1- المجال المكاني: تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة الأساسية من داخل الإدارة العامة لمصلحة الموانئ والنقل البحري طرابلس.

2-المجال الزمني: تم إجراء الدراسة خلال الفترة من: 2019/6/1 وحتى: 2019/12/31 م

3- المجال البشري: تمثل في الموظفين العاملين بالإدارة العامة لمصلحة الموانئ البحرية طرابلس.

رابعا:- وسائل جمع البيانات : اشتملت وسائل جمع البيانات على :

1- الاستمارة: تم تصميم استمارة جمع البيانات بعد الرجوع الى المصادر والمراجع العلمية المتوفرة حتى وصلت الاستمارة الى صورتها النهائية. مرفق (1)

رابعا: الدراسة الاستطلاعية:

قبل البدء في عملية جمع البيانات للدراسة الاساسية قامت الدارسة بمقابلة بعض الموظفين بالمصلحة للتعرف على الصعوبات التي قد تواجههم في تطبيق الإدارة الإلكترونية داخل المصلحة لمعرفة مدى قدرة (الاستمارة) على جمع البيانات المطلوبة لتحقيق اهدافها والتدريب عليها، وكذلك التنسيق مع المستهدفين للحصول على الموافقات الإدارية.

خامساً: الدراسة الاساسية:

تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة الأساسية خلال الفترة من:2019/6/1 وحتى: 2019/12/31 م ، من خلال توزيع الاستمارة على الموظفين العاملين بإدارة مصلحة الموانئ والنقل البحري والإجابة عليها والتأكد من

إجابة كل الفقرات التي تحتويها الاستمارة وبعد ذلك تم تجهيز الاستمارات التجميعية لإخضاع البيانات للمعالجات الاحصائية.

خامساً: المعالجات الاحصائية

تم استخدام معادلة النسبة المئوية لمعالجة البيانات التي تم تفريغها من استمارات التجميع الخاصة بالإدارة الإلكترونية لدى موظفي مصلحة الموانئ والنقل البحري طرابلس

عرض ومناقشة النتائج:

اولاً:- عرض ومناقشة المحور الاول الذي ينص على (المتطلبات المالية للإدارة الالكترونية)

جدول رقم (1) يوضح الاستجابات والنسب المئوية للتكرارات حول عبارات المحور الأول.

ت	العبارة	اوافق	%	لا اوافق	%
-1	يتوفر لدى مصلحة الموانئ والنفل البحرية المال الكافي لتطبيق الادارة الالكترونية	35	62.50	21	37.50
-2	تمتلك مصلحة الموانئ والنفل البحرية الميزانية الكافية لصيانة الاجهزة الالكترونية وشراء الناقص منها في الوقت المناسب	37	66.07	19	33.93
-3	يوجد دعم مالي من الجهات العليا لتحديث الحاسبات والبرمجيات	23	41.08	33	58.92
-4	يوجد بمصلحة الموانيء والنقل البحري نظام حوافز ومكافات للمتميزين في العمل الالكتروني	24	42.86	32	57.14
-5	يوجد دعم مالي للاستعانة بمراكز التدريب والخبرة لتدريب العاملين على استخدام الادارة الالكترونية	24	42.86	32	57.14
-6	يتم تخصيص مبالغ مالية لتحديث وتطوير التكنولوجيا بصورة مستمرة	18	32.14	38	67.86
-7	يوجد الدعم المالي اللازم لشراء الاجهزة الإلكترونية وملحقاتها	38	67.86	18	32.14
-8	يوجد الدعم المالي اللازم لتصميم وتطوير برامج الاجهزة الالكترونية وملحقاتها	33	58.92	23	41.07
-9	يوجد الدعم المالي اللازم لصيانة الاجهزة الإلكترونية وملحقاتها	30	53.57	26	46.43
-10	تعمل إدارة مصلحة الموانئ والنقل البحري على زيادة النفقات المالية اللازمة في مجال العمل الالكتروني	20	35.71	36	64.29

يوضح الجدول رقم (2) يوضح استجابات المبحوثين والنسب المئوية للتكرارات حول عبارات المحور الاول أن اغلب اجابات المبحوثين اتسمت بالتقارب حيث جاءت عبارة (**يوجد الدعم المالي اللازم لشراء الاجهزة الإلكترونية وملحقاتها**) كأعلى نسبة موافقة وبلغت (67.86%) وجاءت عبارة (**تمتلك مصلحة الموانئ والنفل البحرية الميزانية الكافية لصيانة الاجهزة الالكترونية وشراء الناقص منها في الوقت المناسب**) في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (66.07%) وجاءت في المرتبة الثالثة عبارة (**يتوفر لدى مصلحة الموانئ والنفل البحرية المال الكافي**

لتطبيق الادارة الالكترونية) بنسبة بلغت (62.50%) أي ان الدعم المالي والميزانية المرصودة وتوفر الاموال لدى المصلحة كافية على الاقل للبداية في برامج الادارة الالكترونية وهذا يعتبر واضحا لأغلب الموظفين.

كما يوضح الجدول رقم (2) يوضح استجابات المبحوثين والنسب المئوية للتكرارات حول عبارات المحور الاول أن اغلب اجابات المبحوثين اتسمت بالتقارب حيث جاءت عبارة **(يتم تخصيص مبالغ مالية لتحديث وتطوير التكنولوجيا بصورة مستمر)** كأعلى نسبة رفض وغير موافق وبلغت (67.68%) وجاءت عبارة **(تعمل إدارة مصلحة الموانيء والنقل البحري على زيادة النفقات المالية اللازمة في مجال العمل الالكتروني)** في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (64.29%) وجاءت في المرتبة الثالثة عبارة **(يوجد دعم مالي من الجهات العليا لتحديث الحاسبات والبرمجيات)** بنسبة بلغت (58.92%). بمعنى ان نسبة كبيرة من المبحوثين رفضوا انه يتم تخصيص مبالغ مالية لتطوير برامج التكنولوجيا وليس هناك عمل لزيادة النفقات ولا يوجد دعم مالي من الجهات العليا لدعم الحاسبات والبرمجيات وهذا ما قد يُفسر بعدم الوضوح في الية الدعم المالي او وضوح الآلية التي تتعامل بها المصلحة فيما يتعلق بالنظام المالي وكيفية التوزيع على بنود الميزانية خاصة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي والتقني داخل المصلحة.

وهذا ما اتفقت عليه هذه الدراسة مع دراسة بن نوبة، وأبوخويط من حيث ضرورة توفير المبالغ والمخصصات المالية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وتخصيص ميزانية مناسبة للبحث والتطوير الإلكتروني من أجل تذليل العقبات التي تعيق عملية التطبيق.

ثانياً: عرض ومناقشة المحور الثاني الذي ينص على (المتطلبات التقنية للإدارة الالكترونية.

.يوضح استجابات المبحوثين والنسب المئوية للتكرارات حول عبارات المحور الثاني جدول رقم (3)

يوضح الجدول رقم (3) يوضح استجابات المبحوثين والنسب المئوية للتكرارات حول عبارات المحور الثاني أن

ت	العبارة	اوافق	%	لا اوفق	%
-1	تقوم مصلحة الموانئ والنفل البحري باستخدام اجهزة ذات تقنية عالية وحديثة للاستفادة من المعلومات والعمل بأدق الطرق	35	62.50	21	37.50
-2	توفر مصلحة الموانئ والنفل البحري التجهيزات اللازمة لتشغيل انظمة الادارة الالكترونية	32	57.14	24	42.86
-3	أجهزة الحاسوب المتوفرة حاليا تعتبر كافية عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية	28	50.00	28	50.00
-4	أجهزة الخادم المتوفرة حاليا تعتبر كافية عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية	38	67.85	18	32.15
-5	الشبكة الداخلية المتوفرة حاليا تعتبر كافية عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية	30	53.57	26	46.43
-6	اتصالات الانترنت المتوفرة حاليا تعتبر كافية عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية	16	28.57	40	71.43
-7	يوجد اتصال الكتروني بين المصلحة والمصالح المرادفة لها	30	53.57	26	46.43
-8	ترتبط الادارات الموجودة بالمصلحة ببعضها البعض الكترونيا	44	78.57	12	21.43
-9	تمتلك المصلحة موقع الكتروني على شبكة المعلومات العالمية	6	10.71	50	89.28
-10	تتصف البرامج الالكترونية المستخدمة والارشادات الموجودة بها بسهولة التعلم والتشغيل .	23	41.07	33	58.83
-11	يتم استخدام البريد الالكتروني في العمل داخل مصلحة الموانيء والنقل البحري	20	35.71	36	64.29
-12	تحرص الادارة العليا على مواكبة المستجدات التقنية في مجال الحاسب الالي وملحقاته وبرامجه .	35	62.50	21	37.50

اغلب اجابات المبحوثين اتسمت بالتقارب حيث جاءت عبارة (**ترتبط الادارات الموجودة بالمصلحة ببعضها البعض الكترونيا**) كأعلى نسبة موافقة وبلغت (78.57%) وجاءت عبارة (**أجهزة الخادم المتوفرة حاليا تعتبر كافية عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية**) في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (67.85%) وجاءت في المرتبة الثالثة عبارة (**تقوم مصلحة الموانئ والنفل البحري باستخدام اجهزة ذات تقنية عالية وحديثة للاستفادة من المعلومات والعمل بأدق الطرق**) وعبارة (**تحرص الادارة العليا على مواكبة المستجدات التقنية في مجال الحاسب الالي وملحقاته وبرامجه**) بنسبة بلغت (37.50%). أي ان الدعم المالي والميزانية المرصودة وتوفر الاموال لدى المصلحة كافية على الاقل للبداية في برامج الادارة الالكترونية، وهذا ما يتطلب من المصلحة السعي الدائم لتوفير كامل متطلبات الإدارة الإلكترونية وبشكل مستمر وخاصة التقنية منها.

كما يوضح الجدول رقم (3) يوضح استجابات المبحوثين والنسب المئوية للتكرارات حول عبارات المحور الثاني أن اغلب اجابات المبحوثين اتسمت بالتقارب حيث جاءت عبارة (**تمتلك المصلحة موقع الكتروني على شبكة المعلومات العالمية**)كأعلى نسبة رفض وغير موافق وبلغت (89.28%) وجاءت عبارة (**اتصالات الانترنت المتوفرة حاليا تعتبر كافية عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية**) في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (71.43%) وجاءت في المرتبة الثالثة عبارة (**يتم استخدام البريد الالكتروني في العمل داخل مصلحة الموانيء والنقل البحري**)بنسبة بلغت (64.29%). وهو ما يوضح أن المصلحة ليس لديها دليل إجراءات وظيفي أو الإفصاح التام عن الإجراءات الإدارية

أو دليل الإرشادات الإداري، حتى يتمكن الموظفين من الاطلاع عليها وتطبيق ما ورد بها لإمكانية الإستفادة عملياً داخلها.

وهذا ما اتفقت عليه نتائج هذه الدراسة مع دراسة رزارز العياشي حيث اتفقت على ضرورة العمل على نشر التقنية الإدارية وتشجيع العاملين وتهيئتهم للتحول نحو الإدارة الإلكترونية، كذلك نشر ثقافة العمل الإلكتروني

يوضح الجدول رقم (4) يوضح استجابات المبحوثين والنسب المئوية للتكرارات حول عبارات المحور الثاني أن اغلب اجابات المبحوثين اتسمت بالتقارب حيث جاءت عبارة (**يستخدم الموظف أنظمة العمل عن بعد في مجال عمله**) كأعلى نسبة موافقة وبلغت (78.58%) وجاءت عبارة (**تقوم مصلحة الموانئ والنفل البحري بنشر الوعي في مجال الادارة الالكترونية وأهميتها بين العاملين**) في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (66.07%) وجاءت في المرتبة الثالثة عبارة (**تدعم مصلحة الموانئ والنفل البحري مركز تكنولوجيا المعلومات بالكفاءات البشرية لتحقيق التحول الى الادارة الالكترونية**) بنسبة بلغت (60.70%)، كما يوضح الجدول رقم (4) يوضح استجابات المبحوثين والنسب المئوية للتكرارات حول عبارات المحور الثالث أن اغلب اجابات المبحوثين اتسمت بالتقارب حيث جاءت عبارة (**لديك القدرة الكافية على التعامل مع الحاسوب وملحقاته وبرامجه بشكل جيد**)كأعلى نسبة رفض وغير موافق وبلغت (83.92%) وجاءت عبارة (**يوجد بمصلحة الموانئ والنفل البحري فنيون قادرون على صيانة الاجهزة الالكترونية**) في المرتبة الثانية بنسبة بلغت (75.00%) وجاءت في المرتبة الثالثة عبارة (**الكفاءات البشرية المتوفرة حاليا قادرة على إنجاز مشروع التحول الى الادارة الالكترونية وبكفاءة**)بنسبة

ت	العبارة	اوافق	%	لا اوافق	%
-1	يمتلك العاملون بمصلحة الموانئ والنفل البحري مهارة فائقة في استخدام الحاسوب وملحقاته	23	41.07	33	58.83
-2	يوجد بمصلحة الموانئ والنفل البحري فنيون قادرون على صيانة الاجهزة الالكترونية	14	25.00	42	75.00
-3	يوجد بمصلحة الموانئ والنفل البحري كوادر قادرة على تطبيق الادارة الالكترونية	18	32.15	38	67.85
-4	تقوم مصلحة الموانئ والنفل البحري بنشر الوعي في مجال الادارة الالكترونية وأهميتها بين العاملين	37	66.07	19	33.93
-5	العاملون بمصلحة الموانئ والنفل البحري يستخدمون البريد الالكتروني	33	58.92	23	41.08
-6	تم تنفيذ دورات تدريبية للعاملين بمصلحة الموانيء والنقل البحري على استخدام التقنيات الحديثة الادارة الالكترونية	31	55.36	25	44.64
-7	تدعم مصلحة الموانئ والنفل البحري مركز تكنولوجيا المعلومات بالكفاءات البشرية لتحقيق التحول الى الادارة الالكترونية	34	60.71	22	39.29
-8	يستخدم الموظف أنظمة العمل عن بعد في مجال عمله	44	78.57	12	21.43
-9	لديك القدرة الكافية على التعامل مع الحاسوب وملحقاته وبرامجه بشكل جيد	9	16.07	47	83.93
-10	الكفاءات البشرية المتوفرة حاليا قادرة على إنجاز مشروع التحول الى الادارة الالكترونية وبكفاءة.	17	30.35	39	69.65

بلغت (69.65%).وهو ما يناقض الإجابات الواردة في الجدول رقم (4)، وهذا ما يدل على أنه قد يكون إما نقص في الثقافة الإلكترونية لدى الموظفين، أو كما أوضحنا آنفاً من عدم وجود الدليل الإجرائي والإرشادى لدى المصلحة. وهو ما اتفقت فيه هذه الدراسة مع دراسة (بن نوبة، وأبوخويط)، حيث أظهرت الدراستان بضرورة زيادة الاهتمام بالعاملين ولإقامة دورات تدريبية مكثفة لهم في مجال الإدارة الإلكترونية وتطوير آلية العمل والإجراءات المتبعة بغرض تبسيطها وبشكل يتوافق مع مقتضيات التعامل الإلكتروني

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

استنادا إلى ما أظهرته نتائج البحث وفى ضوء هدف البحث وفروضه، وبناءه النظري، والإجراءات التي اتبعت في البحث ، وما أمكن التوصل إليه من خلال عرض النتائج، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

أ / المحور الاول (المتطلبات المالية للإدارة الالكترونية) تم تحديد المتطلبات الآتية:

1- تخصيص مبالغ مالية لتحديث وتطوير التكنولوجيا بصورة مستمرة وبنسبة بلغت (67.68%)

2- زيادة النفقات المالية اللازمة في مجال العمل الالكتروني وبنسبة بلغت (64.29%)

3- لا يوجد دعم مالي من الجهات العليا لتحديث الحاسبات والبرمجيات وبنسبة بلغت (58.92%).

ب/ المحور الثاني (المتطلبات التقنية للإدارة الالكترونية) تم تحديد المتطلبات الآتية:

1- لا تمتلك المصلحة موقع الكتروني على شبكة المعلومات العالمية وبلغت (89.28%).

2- اتصالات الانترنت المتوفرة حاليا تعتبر كافية عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية وبنسبة بلغت (64.29%)

3- لا يتم استخدام البريد الالكتروني في العمل داخل مصلحة الموانئ والنقل البحري وبنسبة بلغت (64.29%).

ب/ المحور الثالث (المتطلبات البشرية للإدارة الالكترونية) تم تحديد المتطلبات الاتية :

1- لا يمتلك العاملون القدرة الكافية على التعامل مع الحاسوب وملحقاته وبرامجه بشكل جيد وبنسبة بلغت (83.93%)

2- لا يوجد بمصلحة الموانئ والنفل البحري فنيون قادرون على صيانة الاجهزة الالكترونية وبنسبة بلغت (75.00%)

3- الكفاءات البشرية المتوفرة حاليا غير قادرة على إنجاز مشروع التحول الى الادارة الالكترونية وبكفاءة وبنسبة بلغت (69.65%).

بشكل عام ومن خلال الاطلاع على النتائج التي تم التوصل إليها في تحليل الإجابات يتضح أن هناك تضارباً كبيراً في الإجابات وبنسبة متقاربة جداً، مما يدل على أمرين تم الإشارة إليهما في تحليل الجداول: الأول إما يرجع السبب إلى قلة أو عدم وجود ثقافة إلكترونية كافية بين الموظفين حتى يمكنهم فهم هذا المصطلح الحديث وما يرادفه من مصطلحات، أو وهذا ثانيا عدم وضوح السياسات والإجراءات الإدارية لدى الموظفين خاصة فيما يتعلق بالإدارة الإلكترونية.

ثانياً: التوصيات:

في حدود مجتمع البحث والعينة المختارة وفى ضوء أهداف البحث وفروضه ونتائجه توصى الدارسة بما يلي :

1- تعريف العاملون بالبريد الإلكتروني للمصلحة وتشجيعهم على التعامل معه كسبا للجهد والوقت واقامة الندوات العلمية للتعريف بالموقع الإلكتروني للمصلحة والذي يعتقد (89.28%) من عينة الدراسة انه غير موجود (لا تمتلك المصلحة موقع الكتروني على شبكة المعلومات العالمية).

2- تخصيص ميزانيات دائمة ومبالغ مالية لتحديث وتطوير التكنولوجيا بصورة مستمرة في كل فروع المصلحة، وزيادة النفقات المالية اللازمة في مجال العمل الإلكتروني.

3- ضرورة توفر الدعم المالي المستمر من الجهات العليا لتحديث الحاسبات والبرمجيات.

4- اخضاع العاملين بجميع فروع المصلحة لدورات تدريب طويلة وقصيرة الأجل على استخدام التكنولوجيا عموما والحاسب الآلي بشكل خاص مع ملحقاته وكل ما يتعلق به وتدريبهم على صيانة الاجهزة الالكترونية و ملحقاتها.

5- تشجيع العاملين بالمصلحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة ورصد مكافآت تشجيعية للإنجازات التي تتم باستخدام الاجهزة الالكترونية ونشر الوعي في مجال الادارة الالكترونية وأهميتها بين العاملين.

6- البدء تدريجيا في برنامج التحول إلى الإدارة الإلكترونية وتدريب العاملون على ممارستها ولو بشكل جزئي ووضع الخطط اللازمة لهذا التحول وفق برامج محددة وبأزمنة محددة .

7- ربط الادارة والوحدات بالمصلحة الكترونيا ببعضها البعض تسهيلا للإجراءات ولسرعة الانجاز وضرورة وجود اتصال الكتروني بين المصلحة والمصالح المرادفة لها .

8- ضرورة دعم مصلحة الموانئ والنفل البحري مركز تكنولوجيا المعلومات بالكفاءات البشرية لتحقيق التحول الى الادارة الالكترونية و توفير التجهيزات اللازمة لتشغيل انظمة الادارة الالكترونية.

9- تحسين الشبكة الداخلية المتوفرة حاليا والتي لا تعتبر كافية عمليا لتطبيق الادارة الالكترونية.

10- استخدام اجهزة ذات تقنية عالية وحديثة للاستفادة من المعلومات والعمل بأدق الطرق للرفع من مستوى العمل الإداري والفني بجميع فروع المصلحة .

11- ضرورة وجود ثقافة إلكترونية كافية بين الموظفين حتى تمكنهم من فهم هذا المصطلح يوصى الحديث وما يرادفه من مصطلحات، وكذلك أهمية وضوح السياسات والإجراءات الإدارية لدى الموظفين خاصة فيما يتعلق بالإدارة الإلكترونية، وأهمية الشفافية في توضيح كل ما يتعلق بها من قوانين ولوائح وتطبيق غيرها..

المراجع

أولا: الكتب:

1- المدخل اعلمي للإدارة الإلكترونية " تحديث خدمات المنظمات المصرفية"، نوري المهدي الكوني، الطبعة الأولى،2019م.

2- الإدارة والأعمال، صالح العامري، وظاهر الغالبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007م.

3- الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، سعد غالب ياسين، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض، 2005م.

4- الإدارة الإلكترونية – الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، نجم عبود نجم، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004م.

5- الإدارة الإلكترونية- تأثير الأعمال التجارية الإلكترونية على مدير تكنولوجيا المعلومات IT المعاصرة، عبدالحكيم أحمد الخزامي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009م.

ثانياً الدراسات:

- دراسة بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمة العمومية، دراسة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تارقي يونس، 2017م.
- واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونياً e-HRM في الجامعات الفلسطينية النظامية – قطاع غزة، دراسة للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، يوسف محمد يوسف أبوأمونة، 2009م.
- الحكومة الإلكترونية بين التخطيط والتنفيذ، فهد ناصر العبود، مطبوعات الملك فخد الوطنية، الرياض، 2002م.
- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، \راسة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلثوم محمد الكبيسي، 2008م.
- النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية، عبدالفتاح بيومي حجازي، شركة جلال للطباعة، مصر 2003م.

ثالثاً الإنترنت:

1- الإدارة الإلكترونية، دراسة منشورة عبر الموقع: D:/2000/0202019/BOOK-30

2- حاتم عبدالرحمن أبو السمع، صلاح محمد رحال، العصر الرقمي والتعليم ، الموقع: titip//www.ktiayna.com/educatin-technology/study24.hlm.

مجلة التربية البدنية والعلوم الأخرى

قائمة المحتويات

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	ميلود عمار النفر فتح الله لامين عبد العزيز	الأمن النفسي وعلاقته بدافعية الانجاز لدى ناشئ كرة القدم بمدينة بطبرق	19 - 1
2	**نوري حسن اكرفيت** الظاهر علي المعرف محمد سلامة النويصري	(دراسة بعض الضغوط النفسية وعلاقتها ببعض المتغيرات لطلاب التدريب الميداني) بكلية التربية البدنية ـ جامعة سبها	36 – 20
3	أحمد بشير أحمد الحوته	تأثير استخدام خرائط المفاهيم على دافعية التعلم وتعليم بعض مهارات الكرة الطائرة لطلاب كلية التربية البدنية – جامعة مصراتة	71 - 37
4	وردة حسين هيهب	متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية لتطوير أداء الموانئ البحرية في ليبيا	86 - 72
5	. حسين ميلاد أبوشعالة	أهمية تدريس النقد الفني في حصص التربية الفنية للتعليم الاساسي	99 - 87
6	موسى أحمد أبوسيف	الانفاق على التعليم وتمويله	112 -100
7	عادل الزوام سالم عبيدر	تاريخ الدفاع الجوي العربي الليبي"(1970-1976)	120 - 113
8	سعاد محمد شكلول عايدة سعد بدر حواء عثمان الرفاعي	التأثير الأليلوباثي لنبات الاكليل على نمو بعض النباتات	137 – 121
9	مصطفى علي نامو صالحة مصطفى الورفلي	الدليل العلمي على فوائد زيت الزيتون البكر لصحة الإنسان	155 – 138
10	أحمد محمد عبد العزيز محمد ميلود عمار محمد النفر	تأثير برنامج بواسطة الفيديو على تعلم بعض المهارات الأساسية في ألعاب المضرب(كرة المضرب ، الريشة الطائرة) لطلاب كلية التربية البدنيةوعلوم الرياضة بجامعة مصراتة	165 – 156
11	محمد مسعود عبد الرزاق عادل ابراهيم كريم حاتم علي الناجي	دراسة أهم المشاكل المهنية التي تواجه معلم التربية البدنية في مدارس التعليم الأساسي ببلدية الخمس	174 - 166
12	سامي مسعود جمعة سحبون عبد السلام صالح انبيص مصعب مفتاح محمد الشريف	أثر جري 5000 متر على بعض مكونات الدم لطلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة-جامعة المرقب	190 – 175
13	إبراهيم علي الشويرف	السيطرة العثمانية لبلاد اليمن	203 - 191
14	علي عياد محمد عبدالله علي نوح	الألفاظ العربية الباقية في اللغة الإسبانية من زمن الأندلس	219 - 204